الدراسات الامبريقية في مجال الإرهاب
قضايا نظرية ومنهجية

■ د. فرج محمد بن لامة

قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

● مقدمة :

تصدرت دراسات الإرهاب الأجندة الأكاديمية والسياسية، وأصبحت القضية المحورية التي تطرح نفسها وبإلحاح على صعيد البحث والتنظير ، ولاسيما بعد أحداث الحادي من سبتمبر 2001 التي خلفت تداعيات بالغة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية كافة ، إلى درجة جعلت ما يشبه الاتفاق بين دارسي العلاقات الدولية والنظام الدولي على فكرة أساسية مفادها: أن اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر قد أوجدت عالما جديداً مغاي راً لما قبله [1] . وهو عالم جديد تعاد صياغته – من الناحية المفاهيمية والواقعية – اتساقاً مع الإجراءات الأمريكية داخل الولايات المتحدة وخارجها لما يسمى بسياسات الحملة الدولية لمحاربة الإرهاب ، وكان طبيعيا أن ينهمر سيل من الدراسات والتشريعات والقرارات الدولية والمعاهدات الدولية.[2] ، وذلك في مسعى لضبط مفهوم الإرهاب وتحديده من جهة، وتنسيق الجهود الدولية لمحاصرته وتجفيف منابعه من جهة أخرى.

● إشكالية الدراسة :

مفردة الإرهاب Terrorism، مفردة متداولة على نطاق واسع، وبشكل مكثف، لكن مسألة استنطاق مضمون هذه المفردة، ومحاولة الإمساك بمفهوم محدد لها، تبقى قضية خلافية، حيث " حملت مفردة الإرهاب بكم هائل من المفاهيم والدلالات المتباينة والمتناقضة "[3] مما

1 – د. عماد جاد ، أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر على الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم : الاتحاد الأوروبي وإسرائيل تحديدا ، مجلة شؤون خليجية ، العدد 19 ، ربيع 2002 ، ص 100 .

2 – د. عبد الله الاشعل ، الاتجاهات الحديثة في الدراسات الخاصة بالإرهاب الدولي ، بحث غير منشور ، 2002 ، ص 19

3 – د. دنيا جواد ، الإرهاب في العراق : دراسة في الأسباب الحقيقية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 43 ، 2011 ، ص 129

أدى إلى خلافات عدة وحادة تتصل بمحاولات التعريف بالمفهوم وضبطه بشكل دقيق ومحدد .

وفي إطار المحاولات الساعية لضبط مفهوم الإرهاب ، وتفسير الظاهرة الإرهابية، اتجه عدد من الجهود نحو التركيز على الدراسة الإمبريقية لظاهرة الإرهاب [1] . وهو ما يطرح سؤالا بحثيا مهما يمكن صياغته في التالي : إلى أي مدى استطاعت الدراسات الامبيريقية المساهمة في الاقتراب من مفهوم محدد ودقيق للإرهاب ؟ وما هي الصعوبات التي تواجه هذه الدراسات وتحول دون ضبط مفهوم الإرهاب والإحاطة بجوانبه كافة ؟

● **أهمية الدراسة :**

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من التالي :

1 - تنامي الاهتمام العالمي والإقليمي والمحلي بقضية الإرهاب ، بحيث أضحت قضية الإرهاب إحدى أهم القضايا المحورية والجوهرية في سياسات المجتمع الدولي وفواعله كما أنها قضية تسكن جوهر تفاعلاته ، حيث احتلت هذه القضية رأس الأجندة الدولية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، و استحوذت على أهمية خاصة في أجندات ونشاطات المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية منها وغير الحكومية ونشطاء حقوق الإنسان .

2 - ارتباط قضية الإرهاب بالعديد من القضايا العالمية ، وفي تفاعل متبادل ومستمر معها كقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي وقضايا البيئة والتنمية والأمن والسلم الدوليين ، مما يجعل منها موضوعا مهما يحفز الباحثين ويدفعهم للاقتراب منه ودراسته بعمق .

3 - تنامي الانشغال الأكاديمي بدراسات الإرهاب ، بوصفه قضية متجددة صارت تفرض ذاتها وبقوة على أجندة بحوث وموضوعات العلوم الاجتماعية بصفة عامة وفي مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية بصفة خاصة . حيث تتصدر هذه القضية اهتمامات الباحثين والأكاديميين والمهتمين وكذا المراكز البحثية .

● **أهداف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق التالي :

1 - التعريف بالدراسات الامبريقية في مجال الإرهاب ، واستعراض الجهود العلمية ذات الصلة بهذه الدراسات وتقويم انجازاتها وإخفاقاتها .

2 - تشخيص القضايا والصعوبات النظرية والمفاهيمية التي تواجه الدراسات الامبيريقية في مجال الإرهاب .

1 - يطلق على الدراسات الامبريقية أحيانا الدراسات التجريبية ، التي تقوم على الخبرة الواقعية والملاحظة والتجربة ، وتسعى إلى الوصول إلى نظريات امبريقية ، للمزيد حول الدراسات الامبريقية ، راجع ، جارول مانهايم وريتشارد ريتش ، التحليل السياسي الامبريقي : طرق البحث في العلوم السياسية ، ترجمة : السيد عبد المطلب غانم وآخرون القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1996 .

3 - طرح الإشكاليات المنهجية التي تحول دون تحقيق الدراسات الامبيريقية في مجال الإرهاب غاياتها وأهدافها .

● **منهجية الدراسة :**

هذه الدراسة تستخدم المنهج التحليلي بهدف الوقوف على القضايا التي تعيق الدراسات الامبريقية في مجال الإرهاب وتحول دون تحقيق أهدافها . وهي بذلك تتعامل مع جملة القضايا النظرية والمنهجية كمتغير مستقل يؤثر على فاعلية الدراسات الامبريقية وجدواها ونتائجها في مجال دراسات الإرهاب كمتغير تابع . وتعتمد الدراسة على مصادر معلومات أولية تتمثل الجهود والمحاولات الامبيريقة الأصيلة التي سعت إلى بناء مقاييس تخدم هذا الغرض وفق مؤشرات محددة في مجال دراسات الإرهاب . كما تعتمد هذه الدراسة على مصادر معلومات ثانوية تتمثل في الكتب والدراسات والأبحاث العلمية والأدبيات التي تتصل بموضوع الدراسة . وبغية تحقيق الأهداف البحثية تتوزع الدراسة على المطالب التالية :

أولاً /الدراسات الامبريقية في مجال الإرهاب : المفهوم والتوجهات .

ثانياً / الدراسات الامبريقية في مجال الإرهاب : قضايا نظرية ومفاهيمية .

ثالثاً / الدراسات الامبريقية في مجال الإرهاب : إشكاليات وصعوبات المنهجية .

أولاً / الدراسات الامبريقية في مجال الإرهاب : المفهوم والتوجهات .

يقصد بالدراسات الامبريقية تلك الدراسات التي تعتمد على الخبرة الواقعية والملاحظة والتجربة ، ويطلق عليها أحيانا « الدراسات التجريبية « وهي تسعى إلى إنتاج نظريات امبريقية ، ومن ثم فإن الاهتمام الأساسي للنظرية الامبريقية هي السلوك الواقعي الذي يمكن ملاحظته وليس السلوك المرغوب أو المطلوب ، فالنظرية الامبريقية تتضمن الملاحظة والتعميم وتفسير السلوك الفعلي »[1] .

وتركز الاهتمام الأولي للدراسات الامبريقية في إطار المدرسة السلوكية على دراسة العمليات والسلوك الاجتماعي والسياسي بهدف تحقيق التالي :[2]

1 - ترسيخ الثنائية الأولية بين العلم واللاعلم من خلال التفرقة بين ما هو كائن ، وما ينبغي أن يكون ، بحيث يكون العلم مركّزا على ما هو كائن ، أما ما ينبغي أن يكون فإنه مجال لبحث آخر ، وهذا لا يعني أنه قليل الأهمية أو غير مطلوب .

1 - د. محمد زاهي المغيربي ، المناهج الامبريقية والدراسات الاجتماعية: المنهج المقارن وعلم السياسة ، في د. يوسف محمد الصواني « تحرير « الدراسات الامبريقية في مجال العلوم الاجتماعية (الدورة التدريبية لطلاب الدراسات العليا) ، طرابلس - ليبيا ، ط١ ، 2006 ، ص 47

2 - د. نصر محمد عارف ، حالة علم السياسة في القرن العشرين : تاج العلوم هل استطاع أن يكون علما سلوكيا ؟ مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 1 ، 2002 ، ص 30

2 - التركيز على المنهج العلمي خصوصا التعريفات الإجرائية المتعلقة بالواقع ، والفروض التي لا بد أن تكون قابلة للاختبار ، والأدوات الكمية في البحث .

3 - إمكانية الاختبار والدحض للنتائج العلمية التي يتم التوصل إليها .

4 - الامبريقية والتجريبية في أثبات الفروض أو بناء النظريات أو اختبارها .

5 - التطور نحو نموذج توماس كون للعلم أو على الأقل الوصول إلى مرحلة « العلم المتعارف عليه « Normal Science طبقا لتعريف كون له .

6 - تحقيق الهدف الاسمي للعلم الاجتماعي ، وهو التحكم في المجتمع Social Control ، كما أن هدف العلوم الطبيعية هو التحكم في الطبيعة

كما تسعى الدراسات الامبيريقة نحو:[1]

- العثور على مقارنة إمبيريقية .
- إحداث تكامل إميبريقي بين النماذج والنظريات في سبيل الحصول على نظرية امبيريقية أو نموذج امبيريقي عام لتفسير ظاهرة الإرهاب ، تضع في اعتبارها العلاقة التي قد تكون سببية بين تعريف معين للإرهاب وتعريف أو تعريفات أخرى له من بيئات وثقافات أخرى . **وذلك من خلال** :

آ- تحويل المفهوم النظري للإرهاب إلى مفهوم إجرائي معبّر عنه بواسطة مؤشرات قابلة للقياس . حيث يقصد بالتعريف الإجرائي « تحويل المفاهيم النظرية المعّبرة عن الظواهر الواقعية ـ التي يسعى الباحث لتحليلها كميا – إلى مؤشرات كمية يمكن ملاحظتها في الواقع العملي وقياسها «[2] .

ب – بناء علاقات سببية بين ظاهرة الإرهاب وبعض الظواهر الأخرى للوقوف على أثر هذه الظواهر في ظاهرة الإرهاب أو العكس ، وذلك بغية تفسير ظاهرة الإرهاب وتكوين نظريات ذات مغزى بشأنها . وذلك عن طريق بناء فرضيات علمية محددة قابلة للاختبار.

وقد ظهرت محاولات عدة لبناء مقاييس تخدم هذا الغرض وفق مؤشرات محددة ، و يمكن الإشارة إلى مؤشرات البنك الدولي للحكم الرشيد لقياس درجة الاستقرار السياسي وغياب العنف ، ومؤشرات بيت الحرية Freedom House التي تصنف الدول إلى ثلاث مراتب " حرة – حرة جزئية – غير حرة "[3] . حيث « يعد مؤشر الإرهاب السياسي

1 - د. عبد العاطي احمد الصياد ، الإرهاب بين الأسباب والنتائج في عصر العولمة : تساؤلات تبحث عن إجابة ، في مجموعة مؤلفين ، الإرهاب والعولمة ، الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط1 ، 2002 ، ص 130

2 - د. حسين توفيق ، التحليل الكمي لظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، في د. ودودة بدران « تحرير « البحث الامبيريقي في الدراسات السياسية ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، 1991 ، ص 259.

3 - كانت دار الحرية منذ عام 1973 تصنف الدول طبقا لثلاث فئات ، على متصل من رقم 1 إلى رقم 7 بحيث تكون الدول الأقرب إلى

« Political Terror Scale Pts » من أهم المؤشرات الكمية التي تقيس مدى العنف الممارس من جانب النظام السياسي تجاه المواطنين ، ومن ثم يركز هذا المقياس على سلوك النظم تجاه المواطنين . ويقدم هذا المؤشر تقييماً لحالات الإرهاب السياسي في الدولة من خلال خمسة مستويات يزداد فيها الإرهاب السياسي حدة بشكل تصاعدي : [1]

1 ـ **المستوى الأول** : دول بها حكم قانون ، ولا يتم فيها اعتقال الناس بسبب آرائهم ، والتعذيب في السجون نادر الحدوث .

2 ـ **المستوى الثاني** : توجد حالات محددة تتعلق بالاعتقال بسبب النشاط السياسي ، والتعذيب والجرائم السياسية نادرة الحدوث .

3 ـ **المستوى الثالث** : هناك اعتقال سياسي ممتد ، وكثرة الاعتقال بسبب الأنشطة السياسية .

4 ـ **المستوى الرابع** : امتداد الممارسات التي يقوم بها النظام تجاه فئات كبيرة من الناس، ولكن لا تستهدف هذه المرحلة إلا أصحاب الآراء السياسية .

5 ـ **المستوى الخامس** : الممارسات الإرهابية امتدت لكافة الناس في المجتمع ، ولا يبالي القادة السياسيون في القيام بتلك الممارسات إزاء المواطنين لتحقيق أهداف شخصية وإيديولوجية . كما أن تقييم إرهاب الدولة يتم من خلال النظر لثلاثة جوانب في تلك الممارسات ، الأول يتعلق بمجال العنف من حيث نوع الممارسات ، كالقتل ، والتعذيب ، والاعتقال التعسفي ، والثاني هو كثافة الممارسات ، بمعنى مدى تكرار تلك الممارسات ، والأخير يتعلق بالمدى ، بمعنى مدى الناس الذين تشملهم تلك الممارسات .

كما قدمت سوزان براندون Susan Brandon رئيسة قسم العلوم في الجمعية النفسية الأمريكية في عام 2002 دراسة مميزة بعنوان " محاربة الإرهاب : استجابات من العلوم السلوكية " ، " قدمت فيها الكثير من النماذج التي أثبتت فاعلية علم النفس الحديث في معالجة القضايا المتعلقة بالإرهاب : كالاستعداد والاستجابة والشفاء والتخفيف " [2] . وقامت الدراسة بتصميم مقياس « الاستبدادية اليمينية « الذي يعنى بالكشف عن المنتمين لمثل هذا المذهب عن طريق تقييم مدى خضوع الفرد وعدوانيته وتمسكه بقيم مجتمعه

رقم 1 هي الأكثر حرية ، والدول الأقرب إلى رقم 7 هي الدول غير الحرة ، لكن معايير وآليات التصنيف تلك وعلى نفس المتصل ما بين 1 و 7 قد تغيرت فيما بين التقارير المتلاحقة . فاعتبارا من تقرير 1992 ، أصبحت فئة الدول الحرة 1 – 2.5 والدول البينية 3- 5.5 والدول غير الحرة 5.5 – 7 . للمزيد ، انظر ، د. محي الدين محمد قاسم ، الاتجاهات التجريبية في دراسات حقوق الإنسان "رؤية نقدية" ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية (سلسلة بحوث سياسية – 133 يناير 2001)

1 – انظر في ذلك ، ملحق مجلة السياسة الدولية « اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية « عدد أكتوبر 2012 ، ص 9

2 – كريس ستوات ، انتهاج علم النفس في محاربة الإرهاب على مستوى الفرد والمجتمع ، في، كريس ستوات " تحرير " ، الإرهاب من المنظور النفسي : مركبة التهديد المستمر ، ترجمة : مشاعل المطيري ، الرياض : دار المريخ للنشر ، 2007 ، ص 32

وأعرافه « [1] .

وخلصت في دراستها التي أجريت في تسع دول مختلفة إلى عدة نتائج مهمة ، منها على سبيل المثال « يميل الأفراد الذين يسجلون معدلات عالية في مقياس « الاستبدادية اليمينية « إلى التحيز الشديد للقضايا التي تتعلق بالعرق والجنس والعنصرية ، ومن هنا يمكن التنبؤ بهذه الطريقة على الأشخاص الأكثر قابلية للانضمام إلى الجماعات الإرهابية « [2]

كما قامت دراسات أخرى على اختبار علاقة الإرهاب بعدد من المتغيرات ، مثل علاقة الإرهاب بمتغير الديمقراطية . لعل من أبرز هذه الدراسات : دراسة « جريجوري جاوس « بعنوان هل تقضي الديمقراطية على الإرهاب ؟ ، المنشورة في مجلة الشؤون الخارجية Foreign Affairs ، عدد سبتمبر / أكتوبر 2005 . وماريـن اتاوي وتوماس كاروثرز ، في دراستهما المعنونة ب " ديمقراطية الشرق الأوسط " المنشورة في المجلة نفسها ، عدد نوفمبر / ديسمبر 2004 . ودراسة " جوزيف ناي بعنـوان " هل زيادة الديمقراطية تؤدي إلى تقليص الإرهاب ؟ المنشورة عام 2005 في "The Christian Science Monitor ". [3]

وخلصت إحدى الدراسات بعنوان « الأثر المتبادل بين العولمة والإرهاب « إلى عدد من النتائج المهمة ، وهي : [4]

احتل الشرق الأوسط خلال الفترة من 1989ـ 2006 المركز الأول عالمياً في عدد العمليات « الإرهابية » ، وهو ما يساوي 44.7 ٪ من مجموع العمليات في العالم . والملفت للنظر أن زيادة عمليات « الإرهاب « تركزت في الدول العربية التي تزايدت فيها مؤشرات العولمة في فترة ما بعد 1989 بخاصة بعد البدء في سياسات الإصلاح الاقتصادي في أغلب الدول العربية .

تشير قائمة المنظمات « الإرهابية » التي تعتمدها وزارة الخارجية الأمريكية حتى بداية عام 2010 إلى وجود 46 منظمة « إرهابية » على المستوى العالمي ، منها 21 منظمة في الدول العربية ، أي بنسبة 45.7 ٪ من مجموع هذه التنظيمات » .

ومن الدراسات الحديثة في هذا المجال، دراسة ريتشارد نيد ليبو Richard Ned Lebow حول دوافع الحرب في الماضي والمستقبل ، بعنوان " لماذا تتحارب الأمم ؟ والتي أصدرتها

1 - المرجع السابق ، ص 33

2 - المرجع السابق ، ص 35

3 - انظر ، د. مراد بطل الشسيشاني ، إشكالية الإرهاب والديمقراطية ، مجلة الديمقراطية ، العدد 30 ،أبريل 2008 ، ص 93 – 102 تخلص دراسة جريجوري جاوس ، مثلا ، بأن « لا علاقة لزيادة الديمقراطية بوقف الإرهاب ، فهو يرى أن القاعدة لا تحارب من اجل الديمقراطية بل من اجل إقامة دولة إسلامية « . كما أن دراسة مارين اتاوي وتوماس كاروترز « لا ترى أن الديمقراطية هي علاج الإرهاب « بنما يخلص جوزيف ناي إلى « أن الديمقراطية هي إحدى أدوات معالجة الإرهاب وليست الأداة الوحيدة « انظر نفس المرجع .

4 - نقلا عن ، د. وليد عبد الحي ، انعكاسات العولمة على الوطن العربي ، بيروت : الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، الطبعة 1 ، 2011 ، ص 65 . الدراسة المذكورة هنا هي للباحث : سعود فياض الشرفات ، الأثر المتبادل بين العولمة والإرهاب (رسالة ماجستير – غير منشورة ، جامعة اليرموك ، 2007)

جامعة كامبريدج عام 2010 . وقد غطت بيانات هذه الدراسة 360 سنة ، ما بين عامي 1648 و 2008 (بما فيها الحرب على الإرهاب في أفغانستان 2001 والعراق 2003) . وحاولتْ اختبار فرضيات عدة تتعلق بأسباب نشوب الحروب وفق متغيرات الأمن والمصلحة والمكانة والانتقام . وخلصتْ إلى أن الحرب الأمريكية على أفغانستان بدعوى مكافحة الإرهاب كانت بدافع الأمن ، في المقام الأول ، و في جانب آخر منها ، كانت حرباً انتقامية . بينما يلعب متغير المكانة الدور الأساسي في الحرب الأمريكية على العراق ، لكن نتيجة هذه الحرب أدت إلى انخفاض أكثر سرعة في مكانة الولايات المتحدة ([1]) . كما تعد دراسة كريستيان بارينتي Christian Parenti 2011 بعنوان " مدار الفوضى : تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف Tropic of Chaos : Climate Change and the New Geography of Violence " دراسة رائدة في هذا المجال ، وهي محاولة لربط موضوع تغير المناخ بالصراع الاجتماعي والعنف والإرهاب السياسي اللذين يتميز بهما العالم اليوم . وقد خلصت هذه الدراسة بالتركيز على ما اسماه بارينتي " مدار الفوضى " جغرافياً إلى أن تغير المناخ أصبح عاملاً رئيساً في تأجيج العنف والإرهاب السياسي والصراع الاجتماعي إضافة إلى عوامل أخرى موجودة في هذه الدول مسبقا مثل إرث الحرب الباردة ، وتبني الاقتصاد الليبرالي الجديد ، فيما دعاه بثلاثية التجمع الكارثي للفقر والعنف وتغير المناخ " ([2])

كما أصدرت منظمة دعم السلام Fund for Peace في عام 2012 ، بالاشتراك مع مجلة Foreign policy دراسة حول الدول الفاشلة والإرهاب شكلت دليلاً لمفهوم الدول الفاشلة أو الضعيفة The Failed States Index . واستندت الدراسة إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات الدالة تم بموجبها ترتيب الدول من حيث درجة إخفاقها، بدءاً من الانهيار الكامل وحتى مواجهة معضلات وتحديات تضع الدولة في حالة إخفاق عام وتهددها بالانهيار . وقد خلصت هذه الدراسة التي نشرت في العدد 149 لسنة 2005 من مجلة Foreign policy إلى أن " الدول الفاشلة هي منبع للإرهاب "([3]) .

كما أن عددا من الدراسات ذات الصلة بالإرهاب اتجهت نحو الربط بين الدين والإرهاب وانقسمت إلى الشعب الآتية :

- **الشعبة الأولى :** تربط بين الدين بشكل عام ، والإرهاب . على أساس أن الدين يحث

1 - ريتشارد نيد ليبو ، لماذا تتحارب الأمم ؟ ، دوافع الحرب في الماضي والمستقبل ، ترجمة : د. إيهاب عبد الرحيم على ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة 403) ، أغسطس 2013

2 - كريستيان بارينتي ، مدار الفوضى : تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة 411) ،ابريل 2014 . مدار الفوضى ، كما اسماه كريستيان بارينتي ، يضم من الناحية الجغرافية الحزام على طريق خط الاستواء بين مدار السرطان ومدار الجدي والذي تشهد دوله صراعات عنيفة وحروبا أهلية وجريمة منظمة .

3 - انظر ، عرض لهذه الدراسة في مجلة السياسة الدولية ، العدد 162 أكتوبر 2005 ، ص 259 – 260

على احتقار الدنيا ، والزهد فيها والاحتفال الكامل بالآخرة .

- **الشعبة الثانية :** تركز على الإرهاب الإسلامي بشكل خاص ، وعلى فكرة الشهادة بين الموت والحياة . ولكن هذه الشعبة لم تظهر بشكلها الواضح إلا بعد 11 سبتمبر . لعل من أمثة هذه الدراسات ، دراسة جون ايسبوسيتو Esposito John حول علاقة الدين الإسلامي بالإرهاب المنشورة عام 2002 ، بعنوان The unholy war : the war in the name of Islam . [1] . فقد شاع الاعتقاد لدى الكثير من الباحثين ، ولاسيما في الغرب ، أن « الأعمال الانتحارية » أو الإرهابية مرتبطة بالدين عموما ، وبالإسلام على وجه الخصوص . لكن العديد من الدراسات الامبيريقية « الميدانية » توصلت إلى نتائج مغايرة لهذا الاعتقاد ، من ههم هذه الدراسات ، الدراسة الميدانية التي أجراها مارك ساجمان Marc Sage-man لرصد " مواصفات الإرهابي والتي استهدفت عينة مكونة من 382 " إرهابياً حقيقياً أو ظنياً وتوصلت في نتائجها إلى أن 90 ٪ من أفراد العينة المدروسة لم يتلقوا تعليمهم بالمدارس القرآنية . وتعترف 70 ٪ من ضمن عينة الدراسة أنها التحقت بالجهاد Guerre Sainte» " في بلد أجنبي ، وأغلبهم يشعرون بالحنين إلى الوطن الأم ، ويحسون بالعزلة والتهميش بل حتى الرفض في بلدهم بالتبني أو الإقامة ، فخيبة أملهم تجعلهم متأثرين بسهولة بكل الخطابات والإشارات المتطرفة " [2] .
- غير أن هذا الاتجاه نحو بناء علاقات سببية بين ظاهرة الإرهاب وبعض الظواهر الأخرى يواجه بحقيقة أن الإرهاب ظاهرة معقدة ومتشابكة وذات طبيعة شبكية . « هنا يصبح التساؤل الآتي ماثلاً بحثيا : متى يكون الإرهاب نتيجة فقط ، ومتى يكون سبباً فقط ، ومتى يكون مسبباً ونتيجة في نفس الوقت ؟ » [3] .

ثانياً / الدراسات الامبريقية في مجال الإرهاب : قضايا نظرية ومفاهيمية

تواجه الجهود الامبيريقية الساعية إلى ضبط وتفسير الإرهاب بإشكاليات نظرية ومفاهيمية عدة من أهمها :

1 – **إشكالية الضبط المفاهيمي لمصطلح الإرهاب** ، وهي إشكالية نابعة من غياب تعريف محدد ، جامع مانع ، متفق عليه ، ومن شأنه أن يحظى برضا تام من طرف كل الاتجاهات والأطر النظرية التي تتنازع وتتجاذب مفهوم الإرهاب . « فالإرهاب موضوع

1 – انظر ، د. عبد الله الاشعل ، الاتجاهات الحديثة في الدراسات الخاصة بالإرهاب الدولي ، مرجع سابق . ص 16 – 18 . بعض الدراسات ركزت على اثر الإرهاب في النوع أو العكس ، أي علاقة النوع بظاهرة الإرهاب ، أي الربط بين العنف والإرهاب والرجولة والربط بين الشباب والإرهاب ، والإرهاب وأثره على المرأة .

2 – انظر ، د. رشيد الرينكة ، معركة المغرب ضد الإرهاب ، في رشيد الرينكة « إشراف » ، نحو إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب ، سلا : مطبعة بني ازناسن ، ط1 ، 2008 ، ص 36

3 – د. عبدالعاطي احمد الصياد ، مرجع سابق ، 178

يكثر فيه الاختلاف ويقل فيه الاتفاق »[1] . ويختزل القول القائل « إن الإرهابي في نظر البعض هو محارب من أجل الحرية في نظر الآخرين »[2] هذه الإشكالية .

وهو ما يعكس – في الآن ذاته – بوضوح « إشكالية التحيز القيمي » التي تضاعف من صعوبة عملية بناء المفاهيم ، حيث نجد أنفسنا أمام « تعدد تعريفات المفهوم الواحد ، واختلاف دلالاته من فترة تاريخية إلى أخرى ، ومن منطقة جغرافية / حضارية إلى أخرى ، ناهيك عن مشكلة التحيز القيمي في استخدام مفاهيم العلوم الاجتماعية وما يمثله من تعقيدات في التعامل مع هذه المفاهيم »[3] . أو على رأي البعض « أن الخبرة السياسية ذات أهمية بالغة في بناء المفاهيم .. فقد يعد « الجهاد » في التحليل الغربي اعتداء على السيادة وتدخلا في شؤون الدول الأخرى ووسيلة من وسائل استخدام القوة في تسوية المنازعات ، في حين أنه في الرؤية الإسلامية بدرجاته المختلفة دفاع عن حرية الفرد في اختيار عقيدته وحقه في العلم بدين الإسلام ، ووسيلة ردع الباطل ومقارعته »[4] .

2 – **إشكالية التزواج والاختلاط** ، وهي إشكالية نابعة من تشابك وتداخل مفهوم الإرهاب مع مفاهيم أخرى تقترن به وتختلط معه مما أدى إلى خلط مفاهيمي ألقى بظلاله على إشكالية تعريف الإرهاب ، **في هذا الصدد :**

يخلط البعض بين مفهوم الإرهاب ومفهوم العنف ، بل إن تعبير الإرهاب يتماهى مع تعبير العنف في العديد من الأدبيات ، ويستخدم كلاهما بالتناوب ، ويكتسي كلاهما الدلالات والمضامين نفسها . حيث ينظر إلى العنف بوصفه جوهراً للإرهاب ، ومن هذه الزاوية ينظر إلى العنف بكونه خاصية من خصائص العمل الإرهابي ، حيث « يتقارب العنف كثيراً مع الإرهاب ، فالإرهاب يقترن دائما بمفهوم العنف ويعد إشارة له ، بل إن العمل الإرهابي يمثل نوعا من العنف ، من خلال وضعه الإنسان في حالة رعب أو خوف شديد »[5] .

أو بمعنى آخر إن علاقة الإرهاب بالعنف هي علاقة إشكالية ، ابتداء ، تطرح صعوبة حقيقية في فك الاشتباك بينهما . إذ ينظر إلى هذه العلاقة من خلال مسألة « تداخل كل من مفهومي الإرهاب والعنف السياسي ، واكتسابهما لنفس الدلالة فيصبح الإرهاب هو العنف السياسي ويتماثل معه في الهدف والغاية ، وقد يتمايزان في المضامين والقيم

1 – كريس ستوات ، انتهاج علم النفس في محاربة الإرهاب على مستوى الفرد والمجتمع ، في ، كرست ستوات « تحرير » ، مرجع سابق ، ص 30

2 – انظر ، د. اللواء عبد الرحمن رشدي الهواري ، في مجموعة مؤلفين ، الإرهاب والعولمة ، مرجع سابق ، ص 20

3 – د . حسنين إبراهيم توفيق ، علم السياسة وتداعيات الأزمة العالمية : نحو مراجعة بعض المفاهيم والمقولات « رؤية أولية » ، حولية أمتي في العالم ، مركز الحضارات للدراسات السياسية ، 2006 ، ص 3 .

4 – بتصرف عن هبة رؤوف عزت ، إشكاليات مفهوم حقوق الإنسان في موقع www.amanjordan.org . للمزيد حول دلالة الجهاد في الإسلام ، انظر ، تهاني جبر شعت ، ألفاظ الجهاد في القرآن : دراسة دلالية ، (رسالة ماجستير في العلوم اللغوية – غير منشورة)، جامعة الأزهر – غزة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 2011

5 – انظر ، زكريا أبو دامس ، أثر التطور التكنولوجي على الإرهاب ، عمان : عالم الكتاب الحديث – جدارا للكتاب العالمي ، ط1 ، 2005 ، ص 32 .

، فيصبح الإرهـاب عملاً مجرماً وهمجياً ومخالفاً لقيم وأعـراف المجتمعات ويجسد ممارسات بربرية لا إنسانية ، بينما يظل العنف السياسي مشروعاً ومقبولاً من طرف المجتمع ، ومع ذلك يظل الأمر غير جلي »[1] .

ورغـم المحـاولات التي سعت إلـى وضـع فـوارق بين المفهومين يلخصها البعض في الهدف ودرجة التنظيم، والنطاق و المدى الزمني، والأساليب والتقنيات المستخدمة، والتكاليف المادية والبشرية ، إلا أن إشكالية وضع تمايزات دقيقة بين المفهومين تواجه بصعوبات عـدة على الصعيد النظري مثلما هي على صعيد الممارسة والتطبيق .

- من ناحية ثانية ، يخلط البعض بين مفهوم الإرهاب ومفهوم المقاومة ،وعادة بشكل متعمد ومقصود ، إذ « على الرغم من أن القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ومعظم الاتفاقيات الدولية ، قد فرقت بوضوح وبصراحة ، بين الإرهاب الذي يعني القتل من أجل القتل ، وبين المقاومة التي تعد حقاً مشروعاً بالنسبة للدول والشعوب التي تواجه الاحتلال في سبيل الحصول على حقها في تقرير المصير. إلا أننا لا نزال نجد في الوقت الحاضر بعض الـدول ، لا سيما الدول الكبرى ، تخلط ما بين الإرهاب والمقاومة المسلحة المشروعة [2]. وهو خلط غير وجيه لاختلاف المفاهيم والدلالات والمقاصد لكل منهما ، إذ يلاحظ هنا أن الخلط بين مفهوم المقاومة و مفهوم الإرهاب ، هو خلط متعمد في أحيان عدة ولأغراض متعددة أيضا، وهو خلط بدا واضحاً وطاغياً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث اعتمدت الإدارة الأمريكية تعريفاً أحادياً للإرهاب ، وتعمدت بذلك الخلط بين الإرهـاب والمقاومة المشروعة ، فعدت كل منظمات الكفاح الوطني وحركات التحرر منظمات إرهابية . بل إن بعض الأدبيات الغربية – في سياق تشويش المفاهيم وتفخيخها تطلق على أعمال المقاومة المشروعة صفة « الإرهاب الجيد» The good terrorist.[3] .
- هذه النعوت لا تبرر – بأي حال من الأحوال – مسوغات الخلط بين مفهوم الإرهاب والمقاومة المشروعة ، إذ إن الفوارق بين المفهومين باتت جلية وواضحة ، ولم تعد مجال جدل حقيقي . المقاومة عمل مشروع تسنده الأعراف والشرائع والقوانين والاتفاقيات الدولية والإقليمية ، بينما الإرهاب فعل غير مشروع ومرفوض مهما

1 - المرجع السابق ، ص 25

2 - عبد القادر زهير النقوري ، المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي والدولي ، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، ط 1 ، 2008 ، ص 129

3 Charles Townshend, Terrorism: Avery Short Introduction ,Oxford University Press ,2002 ,p20. -2

كانت الذرائع والمبررات .[1] . **بل أن** حق المقاومة هو من حقوق الإنسان غير القابلة للإنكار ، ويجد هذا الحق أسسه في العديد من المواثيق الدولية والإقليمية ، حيث « ارتقى حق الشعوب في المقاومة ليصبح من حقوق الإنسان ، واتخذ هذا المنحى أولاً في أروقة الأمم المتحدة التي أقر ميثاقها في المادة الأولى منه حق تقرير المصير والمساواة بين الشعوب. كما أكدت الجمعية العامة في قرارها رقم 3246 الصادر في 14 / 12 / 1974 على شرعية حق الشعوب في الكفاح في سبيل تحررها من الاحتلال ، وذهب إلى « أن أي محاولة لقمع الكفاح المسلح ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية هي مخالفة لميثاق الأمم المتحدة ولإعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الدولية والتعاون بين الدول وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان » .[2]

- **من ناحية ثالثة**، كثيراً ما يتم الخلط بين مفهومي الإرهاب و الجريمة المنظمة، وعادة ما توصف الجريمة الإرهابية بأنها جريمة منظمة ، حيث تشترك الجريمة الإرهابية والجريمة المنظمة في كثير من الخصائص والسمات ، بما يؤدي ذلك إلى خلط بين المفهومين ، إذ إن عناصر التشابه قد تدفع البعض إلى وصف الإرهاب بالجريمة المنظمة . ونحن نرى أن هذا الوصف قد يصبح صحيحا إذا ما اتخذت الجريمة المنظمة هدفا سياسيا ، فمجالات التشابه الظاهري بين الإرهاب والجريمة المنظمة كثيرة ، إلا أن هنالك اختلافا أساسيا وجوهريا بين أهداف النشاط لكليهما ، يجعل التفرقة بينهما واضحة» [3] .
- كما يتم الخلط عادة بين مفهوم الإرهاب و عدة مفاهيم أخرى مثل مفهوم الحرب والثورة وحرب العصابات وصور الإجرام المنظم والعابر للحدود والعصيان والانقلابات و التطرف والأصولية وغيرها من المفاهيم « . هذا الخلط شوه المفهوم الحقيقي لكل واحد منها ، وعتّم على علاقته بالآخر ، فاختلطت المعاني وتداخلت ، فلا يعلم أيهما السابق أو اللاحق ، ولا يعلم أيهما السبب وأيهما النتيجة »[4] ، وهو الأمر الذي ضاعف من إشكالية تعريف الإرهاب وأحاله إلى مفهوم بلا حدود وبلا تعريف « وهكذا فإن كلمة « الإرهاب » في العلاقات الدولية سجلت أعلى نسبة من

1 - للمزيد حول الفوارق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ، يمكن الرجوع إلى د. كمال حماد ، الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ط1 ، 2003 .

2 - انظر ، د. عمر سعد الله ، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 4 ، 2007 ، ص 282 – 286) .

3 - د. وليد هويمل عوجان ، البعد القانوني الدولي للجريمة المنظمة والإرهاب الدولي ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي عن الإرهاب في العصر الرقمي ، عمان : جامعة الحسين بن طلال ، من 10 13- / 7 / 2008 ، ص 18.

4 - د. عبد الرحمن المطرودي ، نظرة في مفهوم الإرهاب والموقف منه في الإسلام ، بحث غير منشور ، ص 5

إساءة الاستعمال أو الفهم ، وغدت بالتالي الكلمة الأكثر اضطراباً وفوضى»[1].

ثانياً / الدراسات الامبريقية في مجال الإرهاب : إشكاليات وصعوبات منهجية

ثمة إشكاليات وصعوبات منهجية تواجه الدراسات الامبريقية بصفة عامة وفي مجال الإرهاب بخاصة ، ويمكن تلخيص هذه الإشكاليات والصعوبات في التالي :

إشكاليات تتصل ببناء المؤشرات وكفايتها ، وهي إشكالية مترتبة بالضرورة على الإشكالية السابقة . فمفهوم الإرهاب – كما رأينا – مفهوم جدالي مختلف عليه وحوله ، علاوة على أنه مفهوم دينامي متطور ، متعدد الأوجه والأبعاد . الأمر الذي ينعكس بدوره على مسألة تحويل التعريف النظري للإرهاب إلى تعريف إجرائي وفق مؤشرات محددة ، ومقبولة ومتفق عليها وكافية لتغطية كافة جوانب وأبعاد المفهوم ، ومن ثم إمكانية إخضاعه للقياس الكمي . إذ «إن خطورة الإرهاب لا يمكن قياسها بكل بساطة « بحساب عدد الوفيات « . فخسائر الإرهاب تتجاوز بكثير أعداد القتلى والجرحى من الناس إلى آثار الخوف على سلوك الناس وأفكارهم ومشاعرهم وعلى حياتهم برمتها »[2] . علاوة على أن مفهوم الإرهاب من المفاهيم التي تلتبس وتتداخل مع مفاهيم أخرى تبدو قريبة منه وعلى خطوط تماس دائما معه ، مثل : مفهوم العنف ، والعنف السياسي والجريمة المنظمة ، ومفهوم الصراع ، والتمرد ، والاستقرار السياسي .. الخ . فالعديد من الدراسات الامبريقية في مجال الإرهاب تعبر مؤشراتها عن مفاهيم أخرى . فمؤشرات الإرهاب السياسي Political Terror Scale « Pts» – التي سبق – أن أشرنا إليها سلفا – يمكن أن تخدم كمؤشرات معبرة عن مفهوم حقوق الإنسان مثلا . والمعنى هنا أن هناك صعوبة حقيقية في بناء مؤشرات دالة وكافية ومعبرة عن مفهوم الإرهاب . وبالتالي فإن محاولات تحويل المفهوم النظري للإرهاب إلى مفهوم إجرائي تبقى في دائرة المحاولة ولا تخرج عن كونها نوعاً من الاجتهاد ، ذلك أن مسألة تحويل المفاهيم النظرية إلى مفاهيم إجرائية أو نوعية – كما يسميها ماكس فيبرMax في كتابه " نظرية العلم " هي مسألة شائكة وصعبة عند التصدي لدراسة الظواهر الاجتماعية ، والأمر ينسحب أيضا على الدراسات الامبيريقية في مجال الإرهاب ، وغالبا ما تقود إلى – ما أسماه البعض – " بالإمبيريقية المبتذلة ."[3]

- **صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة** ، إذ أن موضوع الإرهاب

1 – د. محمد عزيز شكري ، الإرهاب الدولي : دراسة قانونية ناقدة ، بيروت : دار العلم للملايين ، 1992 ، ص 11

2 – جون ام ديفيز ، مقاومة الإرهاب الدولي : مفاهيم من علم النفس العالمي ، في ، كرست ستوات " تحرير " ، مرجع سابق ، ص 195

3– انظر ، نظير جاهل ، تسديد المنهج : علم الاجتماع بمواجهة عنف العولمة ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1 ، 2009 ، ص 10

من الموضوعات ذات الطبيعة الخاصة ، والتي ترتبط في إحدى جوانبها بأسس شرعية النظم السياسية من جهة ، وتتصل بشكل مباشر بموضوعات حساسة من النواحي الأمنية غالبا ما يتم الإدعاء بها ، من جهة ثانية . حيث تحاط البيانات والمعلومات بالسرية التامة والتكتم ، والتي تحول أحيانا دون توفرها أو فرص الحصول عليها .» فالمنظمات الإرهابية وكذلك المنظمات الاستخبارية المعنية بمحاربة الإرهاب تعتمدان اعتمادا كبيراً على السرية التامة لأداء مهمتهما على الوجه الأمثل . ولذلك يعمل الباحثون في ظل غياب الكثير من المعلومات المهمة » [4] .

- علاوة على أن هذه البيانات أو المعلومات – في حال توفرها – تعتريها بعض الشوائب كونها : [5]
- عادة ما تصدر هذه البيانات أو المعلومات عن مصادر« منحازة » عن طريق أجهزة الدولة أو الأجهزة الأمنية الخاصة ، وهذا ما يفضي إلى تضاربها أحياناً وعدم دقتها . وتتضاعف درجة التضارب والتناقض وعدم الدقة بين المعلومات الصادرة عن النظم الحاكمة وتلك التي تصدرها قوى وتنظيمات معارضة أخرى . أو بين تلك البيانات والمعلومات التي تصدرها القوى المنفذة للعمليات الإرهابية وتلك التي يصدرها الطرف « الهدف » من هذه العمليات .
- عادة ما تقدم البيانات أو المعلومات بطريقة مبتورة أو ناقصة وغالباً ما تكون عرضة للتشويش والتضليل والانحراف بها عن الحقيقة . وغالباً ما تساق في صياغات مبهمة وفضفاضة وعامة تفقدها دلالتها ، مثل « حدثت موجة من الاغتيالات ، سقوط عدد من القتلى والجرحى ، هجمات إرهابية واسعة النطاق .. الخ » وغيرها من التعبيرات الغامضة التي تجعل الباحث في حيرة ، كون هذه التعابير لا تتضمن تحديداً واضحاً ودقيقاً لحجم وطبيعة هذه الأحداث والخسائر المادية والبشرية الناجمة عنها .
- غالباً ما تكون البيانات والمعلومات عرضة « للتسييس» وغالباً ما تغلف بطابع دعائي وإعلامي يتجاهل حقائق الواقع ويتجاوزه . وقد يكون الغرض من نشرها بهدف تسريب بيانات ومعلومات مغرضة و«مسَّيسة» بحيث يبدو من الصعب تدقيقها أو تقييمها أو التعويل عليها في بناء حقائق قابلة للدراسة والتحليل .

4 – جون ام ديفيز ، مقاومة الإرهاب الدولي : مفاهيم من علم النفس العالمي، في ، كريس ستوات « تحرير « مرجع سابق ، ص 193

5 – يمكن في هذا الشأن الرجوع إلى ، محسن عوض ، إشكاليات الأداء في منظمات المجتمع المدني ، موقع www.aohrs.org

الخلاصة :

نخلص في نهاية هذه الدراسة إلى التالي :

- كل المحاولات الرامية إلى الاقتراب من مفهوم الإرهاب، والساعية إلى تعريفه، وضبطه باءت بالفشل، وأفصحت مجدداً عن أن مفهوم الإرهاب عصي على التحديد والتدقيق. بل إن إطلاق صفة المفهوم القلق أو المفهوم المضطرب Trouble Concepent على مفهوم الإرهاب تبدو مطابقة ومنسجمة مع سيرورة وصيرورة هذا المفهوم [1*] ، بما يثيره من قلق على المستوى النظري والمفاهيمي من جهة، وبما يبعث على القلق على المستوى العملي والحياتي محلياً وإقليمياً ودولياً من جهة أخرى. إذ أن إدراك ماهية الإرهاب، ومحاولة استكناه تجلياته، والوقوف على أسبابه وكل ما يتصل به ليس بالأمر اليسير. فهو مفهوم تحيط به الإشكاليات وتحاصره على الصعيد النظري والعملي.

- أن جل المحاولات ، حتى الامبريقية منها التي سعت إلى تعريف الإرهاب وتفسيره – وبسبب السيولة الكمية والنظرة الاختزالية والنزعة الأيدلوجية والخلط المفاهيمي– ساهمت في تعميق الصعوبات والإشكاليات ذات الصلة بظاهرة الإرهاب، وجعلها مستعصية على التعريف والفهم والتفسير، حيث « تعددت تعاريف الإرهاب، واختلفت وتباينت حول ما يعد إرهاباً ومالا يعد كذلك ، ولا يوجد تعريف جامع لظاهرة الإرهاب، وقد بذل المجتمع الدولي جهوداً كبيرة ممثلا في المنظمات الدولية والإقليمية ، وكذلك رجال الفقه في الوصول إلى تعريف موحد وشامل لجميع أنواع الإرهاب، ولكنها عجزت عن ذلك، لاختلاف وجهات النظر الدولية والاتجاهات السياسية السائدة في المجتمع الدولي [2] .

- جملة هذه الإشكاليات والصعوبات التي تكتنف مفهوم الإرهاب وتحيط به هي ما أطلق عليها البعض « معضلة تحديد الإرهاب « The Problem of definition" [3] . حيث " لا أحد يزعم أنه قدم تعريفاً للإرهاب " . أو على رأي البعض أن " الإرهاب مفهوم مجرد فشل المجتمع الدولي في تعريفه »[4] . مثلما عجزت الجهود العلمية والأكاديمية على ضبطه وتدقيقه ، حيث يلاحظ في هذه الصدد « انقسام الجهود الأكاديمية حول تعريف الإرهاب وأسبابه ، وحول خصائص الظاهرة الإرهابية وعدم تكامل هذه الجهود، وهو ما عبر عنه ب « إشكالية التكوين المعرفي » .

1* يقصد هنا بسيرورة المفهوم، سيرة المفهوم التي تتعلق بتاريخه والظروف والملابسات والمناخات التي ظهر فيها ، بينما يقصد بصيرورة المفهوم تحولاته وما يعتري المفهوم من تطورات وتغيرات عند الاشتغال به ، سواء في حقله الأصلي أو في الحقول الأخرى التي ينتقل إليها . للمزيد ، انظر ، محمد مفتاح و احمد بوحسن « تنسيق » ، المفاهيم تكونها وسيرورتها ، الرباط : منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة محمد الخامس (سلسلة ندوات ومنظرات رقم 87) ، ط 1 ، 2000 .

2 - د. محمد المتولي، التخطيط الاستراتيجي في مكافحة جرائم الإرهاب الدولي: دراسة مقارنة، الكويت: جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي ،ط1، 2006 ، ص 19-20.

3 - Charles Townshend, ,p3

4 - انظر ، ايريك لولو ، الإرهاب مفهوم مجرد فشل المجتمع الدولي في تعريفه ، جريدة لوموند ديبلو ماتيك « النسخة العربية » ، العدد 638 ، مايو 2007 .